



بسم الله  
على شرف تنفيذ مشروع  
المسح الصناعي الشامل بالسودان

# آفاق الصناعة

النائب الأول:

**الحضور في صناعة السكر بالبلاد**  
**مشروع ملوي وموانئ**

وكيل وزارة الصناعة:

اكتمال المسح الصناعي الميداني  
بكافة ولايات البلاد

مدير الجهاز المركزي للإحصاء:

**الجمعية العالمية لإنجاز**  
**مشروع المسح الصناعي**

مجلة دورية متخصصة تصدرها وزارة الصناعة - العدد الثالث - ربى الثاني ١٤٢١ هـ - يونيو ٢٠٠٣م



شركة السكر السودانية  
SUDANESE SUGAR CO. LTD.  
SSC

مصنع سكر الجند - حلفا الجديدة - سنار - عسالية



ص.ب. ٦٦ الخرطوم تلفونات: ٧٧٤٧٧٣ - ٧٧٤٧٧٧ - ٧٧٨٢٨٩ - ٧٦٥٢٤٨ - ٧٦٥٢٤٧  
فاكس: ٧٧٨٢٧٦ تلکس: ٢٢٤٠ (سكر) تلغرافيا: (سكروبات)

EMAIL: SUKAR@SUDANMAIL.NET



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# آفاق الصناعة

## كلمة العدد

بانوراما صناعية ..... ٢-٤

## أخبار قصيرة

إكمال المسح الميداني الصناعي بـ ..... ٤

\* وزير الصناعة يعلن عدداً من القرارات لإعمار قطاع النسيج .. ٧

## تقارير

تقرير متابعة تنفيذ مشروع المسح الصناعي ..... ١٠-١١

## حوارات

\* سيف الدين داود المدنى وكيل وزارة الصناعة ..... ١٢-١٣

\* مدير الجهاز المركزى للإحصاء ..... ١٤-١٥

\* إستطلاع حول المسح الصناعي ..... ١٦

\* زيارات ميدانية ..... ١٨-١٩

## مادة تسجيلية

\* حوار مع مدير العام لمصنع الغزل الرفيع ..... ٢٤-٢٥

\* آفاق في ضيافة مدير العام للمصبغة التركية ..... ٣٠-٣٣

## نافذة الولايات

\* أضواء حول زيارة وزير الدولة للصناعة لولاية البحر الأحمر . ٣٤-٣٥

## اقتصاديات عالمية

\* الأوروبيون يتنافسون على إعمار العراق ..... ٤٨

\* أمدرمان في أغنية الحقيقة ..... ٤٢

\* الكلمة الأخيرة «البنديقية أم المسدس ..... ٤٨

المقالات المنشورة بالمجلة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي وزارة الصناعة



مجلة دورية متخصصة تصدرها وزارة الصناعة

العدد الثالث يونيو ٢٠٠٣ م سعر النسخة ٥٠٠ دينار

رئيس مجلس الادارة

المهندس / علي احمد عثمان

المدير العام

سيف الدين داود

مستشارو التحرير

د. عبد الرحمن محمد حسن

البروفيسور / عز الدين ابراهيم

د. سيد احمد طيفور

رئيس التحرير

فريد عمر مدفى

مدير التحرير

عبد الكريم ابراهيم

سكرتير التحرير

صعب عبد الله

هيئة التحرير

مالك علوية

امين قادر

عباس يوسف

عادل ابراهيم

آمال رياح

الجمع الالكتروني

عبد الله عوض الفاضل

التصحيح

فادية ابو القاسم

اخلاص عوض الكريم

تصوير

عبد الرحيم قبلي

شاكر محمد نور

تصميم الغلاف والاخراج الفنى

بدر الدين محمد النور



# بانوراما صناعية

يقتضي تجسير الفجوة بين الواقع الاقتصادي الراهن والطموح المستهدف توجهاً فاعلاً نحو إبتكار منظومة قيمية تحدد المجال والمناخ العام للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ولتسخير منجزات العلم والفكر والإبداع للخروج من معوقات واكراهات العولمة والتفكير في المستقبل بما يحقق للسودان مقادرة الدوائر الضيقة والدخول في الدوائر الحضارية الأكثر رحابة واسعأ في عالم الألفية الثالثة .. ويمكن للسودان القفز فوق التواكل التقاني المفروض تاريخياً تدريجياً بعدة طرق ميسرة، بداية ببني وتطوير أكثر الأدوات أساسية لدول صناعية عصرية بمجموعة من القوانين والمعايير القياسية وذلك ببني ثلاثة من القوانين والمعايير العصرية منخفضة النفقات التي تعطي نتائج إقتصادية سريعة وإيجابية، ومجموعة هذه القوانين والمعايير مهمة بشكل حاسم على كل مستويات التنمية الاقتصادية وهذا الأمر ضروري بنوع خاص في عصر العولمة ذلك أتنا إذا رغبنا في تطوير منتجاتنا علينا أن نبني معايير قياسية متقد على عالمياً ويجب أن تكون السياسات الإقتصادية كذلك مرتكزة على بنية توفر وسائل المنافسة وتشمل هذه البنية سلة من القوانين والمعايير القياسية والخدمات المالية ونظاماً قضائياً منصفاً وتعلماً عالي النوعية ودعمأ للبحث والتطوير، وتظل العولمة مرتبطة بالتجارة الدولية وكذلك بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث يترتب على الدولة أن تصدر لتدفع ثمن وراداتها، وال الصادرات قد تكون في خدمات وفي منتجات وهذه الصادرات قد تكون منتجات صناعية وطنية أو منتجات استثمارات أجنبية تستخدمن عماله وقوة حرفيه محلية .. وما تدعو إليه الحاجة هو متابعة سياسات تؤدي إلى ملكية التقانة المستخدمة وتنمية القدرات المحلية لتطبيق برامج جديدة.

ينطلق الإهتمام بالصناعة إلى أن الصناعة محفزة للأنشطة الإقتصادية من حيث أهمية وجود الصناعات والمنشآت والحرف والمؤسسات الإنتاجية والحركة التجارية والنهضة العمرانية وتتوفر فرص العمل وحركة التصنيع والإنتاج والاستيراد والتوزيع والأسواق التجارية وتتدفق رؤوس الأموال والحركة المصرفية والبنكية.

في إطار النسق الذي أشرنا إليه حول صيغة الاقتصاد جاء بيان وزير الصناعة أمام المجلس الوطني في أبريل الماضي يحمل بين طياته السياسات والأهداف الصناعية لتحقيق نمو صناعي

فريد عمر مدني



العدد  
العدد



الاستثمارات وتوظف هذه المشروعات عمالة تناهز العشرة ألف عامل وأدى جهد الوزارة إلى تفعيل الاتفاقيات على المستوى التنافسي الوطني والإقليمي والعالمي لتنمية القدرات الفنية ودعم أطر التعاون وجذب الإستثمارات وتبادل المعلومات الفنية والتكنولوجية وتنمية الموارد البشرية.

إن مبدأ السيادة الذي ساد العلاقات الدولية لمدة طويلة سيصبح مبدأً متجاوزاً تزايده الإعتماد المتبادل بين الدول وبروز مشاكل جديدة ذات بعد عالمي تفرض معالجه شامله « كالحفاظ على البيئة والمشاكل الدينمغرافية والبيئه والصحه والتغذيه والإسكان والتصنيع وحقوق الإنسان» جعلت مبدأ المسؤولية برتدان بادي في مشروعه المتعلق بالتنفيذ للمتغيرات الدولية الجديدة في العلاقات الدولية على ضوء التحولات التكنولوجية والسياسية والإجتماعية العالمية أيضاً ومؤخراً على ضوء تداعيات حرب أمريكا وبريطانيا وإنصارهما على العراق وفرض الأمراكة لتفجير الأنظمة برغم وقوف معظم دول العالم ضد هذه الفوضى أن التفاعل الدولي سيكون حصيلة مجموعة من القوى الإجتماعية والإقتصادية والتడفقات الثقافية والدينية والإعلامية .. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى إستراتيجية تنمية القدرات المحلية والإقليمية في تطبيق برامج جديدة تعتمد على التصنيع الكمي والذهني وتمتين الإرادة الوطنية لزيادة القيمة المضافة للمحاصل والمزروعات والخدمات والوقت حيث أصبحت العولمة مرتبطة بالتجارة الدولية وكذلك بالاستثمار الأجنبي المباشر وبساطته يترتب على البلدان أن تستجمع قواها المادية والجيوتكنولوجيه لاجتياز مكاره العولمه والاستفادة من الفرص المتاحة وتوهين متطلبات العزائم وتنمية البناء الوطني الداخلي.

إننا من هذا المنبر نندعو إلى التفاعل القومي الرسمي والأهلي مع خطة وزارة الصناعة واستراتيجيتها الهادفة إلى حشد الطاقات ورفع معدلات الإستخدام للصناعات ضئيلة الإستخدام للطاقات المتوفرة وإحياء الصناعات التقليدية التي يمتلك السودان فيها الميزة التفضيلية مع الدفع بمواعين التدريب لرفع الكفاءة الإنتاجية والتوزيع الأمثل للصناعات إقليمياً وجهوياً ومواءلة إبتكار شراكات جديدة عبر الدول والمنظمات والتجمعات والشركات متعددة الجنسية لتعظيم الإستفادة من تراكم الخبرات والقدرات الهائلة مع أهمية إستغلال مبادرة NEPAD ومبادرة المجموعة الأوروبيه المعروفة بكل شئ إلا السلاح وغيرها من المبادرات وأننا نتطلع إلى عقد من الزمان تكون للصناعة القدح المعلى فهي دائماً وأبداً محفورة بالقطاع الأهلي ليأخذ دوره الطبيعي والريادي في إطار إقتصاديات السوق الحر.

حقيقي قادر على الإستمرار والتوسيع بالإعتماد على القدرات والإمكانات الذاتية مع العمل على توسيع هيكل الإنتاج الصناعي وإنهاضه بما يساعد على تحقيق التوازن والتكامل في التموي بين القطاعات الصناعية المختلفة والتوسيع في بث الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأقاليم والتركيز على تفعيل الطاقات الإنتاجية العاملة والمنشآت القائمة وتحديث خطوط الإنتاج للتوازن مع متطلبات السوق المحلي والعالمي وإكسابها التأثيرية القضائية والجودة الشاملة وتحقيق مزج أفضل لمدخلات الإنتاج مدعم من البنية التحتية المحركة للأنشطة واستخدام التقانة المناسبة وتعزيز أثر البحوث والتقنيات التطبيقية مع الإهتمام بتتنمية وتدريب القوى البشرية كرصيد حتمي إرتكازي للثورة الصناعية والإقتصادي وذلك بالإستفادة من برامج التدريب المحليه والدعم من المنظمات الإقليميه والدولية.

وأكد السيد وزير الصناعة أن الرسالة التي تحمل لوائتها وزارة الصناعة هي التي تحدد الأهداف المنشوده في ظل التحديدات الماثله باعتبار ديناميّة الصناعة وتجددتها، ومن ثم فقد تم حمورت أنشطة الوزارة في أقطاب عديدة أهمها مشروع المسح الصناعي الشامل بحسبان أن توفير المعلومات والإحصائيات الدقيقة هي السبيل لتحديث القطاع الصناعي ووضع الخطط والسياسات السليمة .. وقد إنطلق هذا المسح بعد الإعداد له بالتضامن مع إدارة الجهاز المركزي للإحصاء أواخر العام المنصرف بتكون لجنة تسيير للمشروع وللجنة فنية ووضع خطط وبرامج متسلسلة علمأً بأن آخر مسح صناعي كامل شهدته البلاد تم في السبعينيات .. وقد سارت وتيرة العمل في مجال المسح الصناعي بهمة وحماس بالتعاون مع منظمة اليونيدو وإنطلق العمل في المسح الصناعي قويأً على أعلى مستويات القيادة في الوزارة وذلك بابتدار اللقاءات في ولاية الخرطوم والولايات المختلفة لتأصيل ثقافة المسح الصناعي وحشد الدعم السياسي والمؤسسي له ولاستنساط ذاكرة الصناعيين ومد جسور الترابط الذي ظل يجمع بين القطاعين العام والخاص، واستشرافاً لأليات تخطيط صناعي يعتمد على الإحصاءات الموثوق بها، يضاف لذلك في نفس الوقت سعي الوزارة لاستكمال الخريطة الإستثمارية الموجهة التي تحدد أولويات المشروعات الولاية والقطاعية والتوعية مع التركيز على تنمية الصناعات الصغيرة عبر وسائل التمويل لها وتقديم الدعم والمساندة الفنية والإدارية والتطبيقية لها وإستقطاب العون الفني من المنظمات والمؤسسات العالمية المتخصصة.

وتؤكد لسلامة مسار إستراتيجية الصناعية فقد صدرت عام ٢٠٠٢م التصديقات لأكثر من مائة وعشرين مشروعأً بتكلفة